



السنة مصدراً للتشريع ومنهج الاحتجاج بها

الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي

في إطار فعاليات ندوة « السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة » التي عقدت ضمن المؤتمر السابع للمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) بالتعاون مع المعهد العالي للفكر الإسلامي بواشنطن : في ذى القعدة ١٤٠٩ / يوليو ١٩٨٩ ،
قدم د . محمد سعيد رمضان البوطي .. هذا البحث المهم عن « السنة مصدراً للتشريع ، ومنهج الاحتجاج بها » .. حرص خلاله على بيان الطائفة الخاصة بالوحي والسنة ، والحجبة . كما قسم فيه تصرفات النبي ﷺ وحدد أنواع السنة ومنهج الاحتجاج بها ..

٣ - تقسيم تصرفات النبي عليه الصلاة والسلام وتصنيفها : ويتناول هذا التقييم بيان التصرفات التالية وشرحها :
أ) التصرفات الجليّة ..

ب) التصرفات التي ثبت بالدليل الصحيح أنها من خصوصياته عليه الصلاة والسلام .

ج) التصرفات الصادرة عنه بوصف كونه رئيس دولة .

د) التصرفات التي تصدر عنه بوصف كونه قاضياً بين الناس ..

هـ) التصرفات التي تصدر عنه بوصف كونه نبياً يبلغ الوحي عن الله .

٤ - منهج الاحتجاج بالسنة على ضوء

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .
وبعد ، فسيسير هذا البحث - بعون الله - وفق الخطة التالية :

١ - مدخل : ويتضمن بيان معنى الوحي ، ودوره الذي لا بد منه في تكميل عملية المعرفة ، كما يقوم الضياء بدوره الذي لا بد منه في تكميل عملية الابصار .

٢ - السنة وحجيتها : ويتضمن بيان معنى السنة ، وبيان أنّ حجيتها ظلّ لحجية القرآن ، مع مناقشة الشبهات التي قد تقوم حول هذه الحقيقة .

المدخل

من المعلوم أن السنة النبوية إنما تستقي أهميتها وتأخذ سلطتها من كونها وحيا ، وإن كان غير متلو ، أنزل على رسول الله ﷺ ومن ثم فهي القرآن الكريم يصدران عن مشكاة واحدة ، هي الوحي .

فما هو الوحي ؟

لن نحمل أنفسنا - ونحن بصدد الإجابة على هذا السؤال - على فتح ملف الحديث في الوحي - تحليله باعتباره ظاهرة ، وعرض مذاهب الباحثين الغربيين فيه ، ومناقشة هذه المذاهب . فإن هذا كله يقصينا عن دائرة بحثنا ، ويحيل مدخلنا هذا له الى موضوع مستقل برأسه .

ولكننا نكتفي بمحصول ذلك كله ، وهو التعريف الذي لا بديل عنه ولا مناص منه ، على ضوء الأحداث والوثائق المعتمدة في حياة محمد ﷺ ، هذا التعريف هو : « تلقي النبي ﷺ لحقيقة إخبارية أو إنشائية ، خارجة عن كيانه ، وليس له من سبيل الى دفعها عنه أو جلبها اليه »^(١) .

الوحي حقيقة كلية :

أجل ، فإن التعريف الذي ذكرناه ، يؤكد أن الوحي معنى كلي يتمثل في حقيقة واحدة لا تقبل أي تجزؤ انفصالي ، هي مجموع القرآن الكريم والسنة . كل ما في الأمر أن أحدهما ، وهو القرآن الكريم ، وحي متلو أفرغ في قوالب لفظية من لدن مصدر الوحي ذاته ، وأن الثاني ، وهو

هذه الأنواع : وفيه نوضح أن النوعين الأول والثاني ، لا ينطويان على أي دلالة تشريعية للناس .. أما الثالث والرابع فمصدر تشريعي طبق منهج خاص لفصل القول فيه .. وأما الخامس فتقوم حجته على وجوب اتباعه بشكل حرفي ودام على أساس من قواعد تفسير النصوص .

٥ - أنواع السنة من حيث درجة القوة أو الضعف فيها : ويتضمن بيان الحديث المتواتر ، والآحاد بأنواعه المختلفة .

٦ - منهج الاحتجاج بالسنة على ضوء هذه الأنواع : ويتضمن بيان أن المبادئ الاعتقادية التي يكفر جاحدها ، هي التي تستند الى الخير المتواتر ، وأن الأحكام العملية يكفي لثبوت وجوب العمل بها ، الخير الآحاد إن توافرت فيه شروط الصحة .. كما يتضمن بيان أن التكليف يتجه الى إعمال الفكر والنظر ، لا الى النتائج الاعتقادية التي لا خيار للإنسان فيها ، مع مناقشة القول الشائع : « حرية الاعتقاد » .

٧ - اجتهاد رسول الله .. وموقعه من السنة : هل لرسول الله ﷺ أن يجتهد ؟ .. وإذا كان له ذلك فهل تدخل تصرفاته الاجتهادية في معنى السنة ؟ .. وإذا اجتهد فهل يمكن أن يخطيء في اجتهاده ؟ وهل تؤثر ذلك - على القول به - في عصمته ﷺ ؟ ويتضمن هذا البند جوابا مفصلا عن ذلك كله .

السنة ، وحي غير متلوّ أبرزه رسول الله الى الناس بألفاظ من عنده .

ومن ثمّ فإن أيّ محاولة استغناء بأحدهما عن الثاني ، أو اصطناع ترجيح وأفضلية ذاتية لواحد منهما على الآخر ، لا تعدو أن تكون عملية عبث وتشوية تلحق كلا منهما .

الوحي شرط لا بدّ منه في استكمال عملية المعرفة :

مما لا شك فيه أن المعرفة الصحيحة هي الشرط الأساسي للسلوك ، أي لتعامل الإنسان مع الكون والحياة . ذلك لأن أيّ عمل يباشره الإنسان ، إنّما يندفع إليه بعامل غاية يهدف اليها ، ولا تزدهر الأهداف الغاية للأعمال إلّا إثر معرفة تنشأ في ساحة الذهن .

وهكذا ، فإن المعرفة هي منطلق السلوك في حياة الإنسان . غير أنه من الضروري جدا أن تكون المعرفة صحيحة ، حتى لا يتنكب السلوك بصاحبه عن الهدف المرسوم . ولكي تكون المعرفة صحيحة مطابقة للواقع ، لا بد أن تكون منضبطة بمنهج ، أي بميزان يحدد معالم الطريق الى المعرفة الصحيحة ، ويمنع الانحراف في تيار المتاهات والملابسات الخاطئة .

والحديث عن هذا المنهج وأحكامه طويل الذيل ، ولكن الذي يهمنا منه - في هذا المقام - أن نذكر بأن موضوع المعرفة

عندما يكون مسألة خاضعة للتجربة والملاحظة ، فإن المنهج إليها لا بد أن يكون محصورا في التجربة والملاحظة . ولكن عندما يكون موضوعها المطروح للبحث مسألة غيبية ، كأن تكون عائدة إلى ماضٍ سحيق ، أو متوقعة الحصول في المستقبل البعيد ، فإن المنهج إلى معرفة هذه المسألة أحد طريقين :

أولهما ، وهو الأصل والمنطلق ، الوقوف على الخبر اليقيني الصادق المتصل بالمصدر الموثوق به ثقة علمية ، والذي يمكن أن يكشف عن خبيثة تلك المسألة .

ثانيهما ، (وهو سبيل فرعي ، ينتج في ظروف محددة وضمن شروط معينة) الاعتماد على قانون التلازم أي تتبع المستلزمات العقلية التي لا بد أن تنتج عن فرضية غيبية ما ، فيما لو قدرنا أنها واقعة وصحيحة .

وأما نريد أن نلقي مزيدا من الضوء على الطريق الأساسي الأول ، الذي هو الخبر اليقيني .. ونحن ، بعد أن تكامل إيماننا بوجود الله عز وجل ، لا نشك في أنه هو مصدر الخبر اليقيني الصحيح ، لكل معضلة كونية مدفونة في غياهب الغيب الماضي أو المستقبل . ومن ثم فلا مندوحة لنا - في طريق معاناتنا من أجل المعرفة - من أن نصغي جيدا الى ما يقوله هذا الصانع ، معرقاً بمصنوعاته ومنها الى كل ما هو جدير بالمعرفة عنها . الشأن في ذلك شأن أيّ جهاز أنتجته شركة ما ، من حيث أنه لا بد لمن يريد أن يقتني هذا



الجهاز ويعلم شيئا عن دخائله ، من الرجوع الى ذلك الكتيب الاخباري « الكتالوج » الذى يتحدث بلسان صانعي ذلك الجهاز عن طبيعته وفوائده وطريقة استعماله وصيانتة .

وهكذا ، فإن المعرفة العلمية الصحيحة لقصة هذا الكون ، كما هي متوقعة على العقل الانساني المدرك ، متوقعة في الوقت ذاته على بلاغات اخبارية ترد الينا ، عبر قناة علمية دقيقة من صانع هذا الكون ، تكشف السجاف عن مكنون كثير من مغيباته . وغني عن البيان أن المعرفة لا تتحقق الا اذا ألقح العقل الانساني هذه البلاغات فلا يغني واحد منهما عن الآخر على طريق معرفة الغيوب الكونية ، مهما حاول الانسان وجاهد ..

وإنه لشيء مذهل أن تصل الدقة القرآنية في تصوير هذه الحقيقة المنهجية والتعبير عنها ، إلى درجة أن يعبر القرآن الكريم عن الوحي الذى يتضمن هذه البلاغات التعليمية بالنور .. النور الذى تتوقف عليه رؤية العقل وتبصره قضايا الغيب ، بحيث اذا عدم هذا النور - الذى هو الشرط الأساسى لرؤية العقل - لم يكن أمامه مناص من أن يحبّ فى ظلام دامس على غير هدى ، فعن هذا المعنى يعبر البيان الإلهي قائلا :

« ... قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين ، يهdy به الله من أتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات الى النور بإذنه ويهديهم الى صراط مستقيم »^(١)

والقرآن الكريم ، من خلال هذا التعبير ، ينهنا إلى أن قانون الإدراك العقلي الصحيح ، هو ذاته قانون الرؤية البصرية الصحيحة . فكما أن وجود النور المكافئ للقوة المبصرة فى العين ، شرط لا بد منه فى رؤية الأشياء على حقيقتها ، وهو يتمثل فى ضياء الشمس وما يتفرع منه ، فكذلك النور المكافئ للطاقة الإدراكية فى العقل ، شرط لا بد منه فى إدراك الحقائق الغيبية على وجهها الصحيح ، وهو يتمثل فى ضياء الوحي الإلهي الذى أنزله الله على رسله وأنبيائه .

وبوسعنا الآن أن نعلم مصدر الضعف فى علم الفلسفة ومواقف الفلاسفة اليونانيين وكل من نسج على منوالهم إلى يومنا هذا ، إنه يتمثل فى أن هذا العلم يحاول ، على أيدي رجاله ، تحميل العقل وحده مهمة حل سائر الألغاز الكونية ، دون أى اعتماد على شريحة خبر علمي صادر من صانع الكون ذاته ، ليستضيء به العقل فى طريق معاناته التى حمل عليها .

فشأن هؤلاء الفلاسفة شأن من أتنفق نفقا مظلما ، ثم حلق عينيه وأكرههما على أن تأتياه بالصور الحقيقية لكل ما حوله ، زاعما أن ضياء عينيه يغنيه عن أى ضياء رديف .

اذن ، فالوحي ضياء لا بد منه على طريق المعرفة :

أجل ، تلك هي النتيجة التى لا مناص منها ، غير أن الوحي إنما يؤدي مهمته هذه

وقد أوضحنا أن الوحي ينقسم الى متلّو هو القرآن ، وغير متلّو وهو السنة . وكل منهما يكمل الآخر ، وإن كان الأول أساسا ومصدرا للثاني ، غير أن حديثنا هنا ينحصر في الوحي غير المتلّو ، أي السنة ، طبق المنهج الذي رسمناه وألزمنا أنفسنا به في مقدمة هذا البحث .

السنة ومصدر حجيتها

معنى السنة في اللغة والاصطلاح :
تطلق السنة في اللغة على ما قد يتخذه الانسان لنفسه أو لغيره من طريقة في السلوك ، محمودة كانت أو مذمومة . وهو المعنى المراد من « السنن » في قوله تعالى « قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين »^(٣) وهو المراد من قوله عليه الصلاة والسلام : « من سنّ في الاسلام سنة حسنة ، فله أجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيامة ، من غير أن ينقص من أجورهم شيء ، ومن سنّ في الاسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها بعده ، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء »^(٤)

ومما يجدر بالملاحظة أن « السنة » لا يعبر بها في اللغة عن الطريق الحسي الذي يمشي عليه الناس في الأرض ، وإنما يعبر بها عن الطريقة المعنوية التي ترادف المبدأ والمنهاج^(٥) .

أما « السنة » في الشريعة الاسلامية . فلها معنيان اثنان : أولهما اصطلاح فقهي

ضمن دائرة اختصاصاته التي يرسمها منهج المعرفة فالمسائل المادية الخاضعة للتجربة والملاحظة لا يبرز للوحي الإلهي ، على طريق معرفتها ، أي دور . وهذا بعض مظاهر كون الإسلام دين الفطرة حقا . رأيت الى المشاهد الكونية التي تقع تحت بصر الإنسان وحواسه ، إن الوحي الإلهي لا يزيد على أن يدفعك الى استكشاف أسرارها وسير أغوارها بما منحه إياك من وسائل المعرفة التي هي هنا تدور على محور التجربة والملاحظة . ولو أنه أنباك عن تفاصيل بعض ذلك ، لكان في ذلك ما يملكك على ضرورة اليقين بذلك النبأ غيبا . وهذا يتعارض مع منهج المعرفة الذي يتطلب هنا دليل التجربة والملاحظة ، ويخرج العقل الإنساني ، إذ يفضل التأدب مع خير الله عز وجل ، ولكنه يزيد بطبعه وما جبل عليه أن يكتشف الحقيقة بسعيه المباشر ! ..

حتى اذا حان وقت الحديث عن قصة النشأة الأولى ، والنشأة الثانية للكون والإنسان ، وأنباء الرحلة الانسانية الماضية والآتية ، أخبر القرآن بذلك تفصيلا ووضع النقاط فيها على الحروف . إذ لا غنى للعقل عن ذلك ، مهما كان دقيق الإدراك حاد النظر والوعي . وما أشبه حاجة العقل الانساني الى هذه الأنباء الصادرة من صانع الكون ، بحاجة العقل الآلي الى شرائح المعلومات الوافية تغذية بها ، كي يهضمها ويتفاعل معها ، ثم تخرج منه ثمارها التي تريد .

فتكون « السنة » بهذا المعنى أقرب الى مدلولها اللغوي، العام من اصطلاحها الشرعي الخاص^(٦).

مصدر حجية السنة :

يقرر كثير من العلماء أن حجة السنة تأتي في الدرجة الثانية، فالقرآن حجة متقدمة في المنزلة عليها.

واستشكل بعضهم أن هذا الترتيب يتنافى مع ما هو ثابت من أن أكثر السنة إنما جاء بيانا لأكثر ما في القرآن. وهذا يعني أن السنة قاضية على القرآن ! ..

كما استشكلوا أن هذا الترتيب، لو صح، لوجب على الباحث أن يترك السنة ويأخذ بظاهر القرآن، كلما رأى تعارضا بين نص من القرآن وسنة ثابتة عن النبي ﷺ .. وهو خلاف ما يقرره علماء الأصول في باب البيان وباب التعارض والترجيح.

ولعل مصدر هذا الاشكال العبارة الدائرة على السنة كثير من هؤلاء العلماء : وهي أن مرتبة السنة متأخرة عن مرتبة القرآن.

وهذه العبارة وأن كانت صحيحة من حيث المعنى المراد منها، الا أنها قد توهم بعض الناس معنى آخر غير مراد.

أن المعنى السليم الذي تدل عليه هذه العبارة، هو أن مصادر الشريعة الاسلامية ليست في حقيقتها إلا فروعاً من أصل رئيسي واحد هو القرآن الكريم .. فهو

يعرف بين الفقهاء، والثاني اصطلاح أصولي يتعارف عليه علماء أصول الفقه.

أما معناها عند الفقهاء، فهو كل حكم شرعي يترتب على فعله الثواب دون أن يستلزم الإعراض عنه أى وزر أو عقاب. وهو أحد الأحكام التكليفية الخمسة.

وأما معناها عند الأصوليين، فهو كل ما أثر عن رسول الله ﷺ، من قول أو فعل أو تقرير. وجرى الخلاف في زيادة « الوصف » فمن اقتصر على الثلاثة كان دليله أن الصفات أمور خلقية لا دخل لها في التشريع والتكليف. ومن أدخلها في التعريف كان دليله أن من الصفات ما هو راجع إلى الأخلاق، كالحلم والصبر والجلود. ومعلوم أن للمراس والسبل التربوية سبيلا الى امكان التحلي بهما.

وعلى هذا، فالسنة في مصطلح الأصوليين تشمل سائر الأحكام، مما كان دليله قولاً أو فعلاً أو تقريراً، نسب الى رسول الله ﷺ، على حين أنها لا تشمل في اصطلاح الفقهاء إلا حكماً واحداً من الأحكام التكليفية كما ذكرنا.

على أن علماء الشريعة الاسلامية قد يطلقون « السنة » على الطريقة التي أثرت عن رسول الله ﷺ أو عن خلفائه الراشدين وصحابته الكرام، في مختلف شؤون الحياة. ويقابلها بهذا المعنى « البدعة ». وهي كل ما ابتدع في الدين، مما لم يعهد في حياة النبي عليه الصلاة والسلام، ولا في عهد خلفائه الراشدين

المصدر الوحيد لهذه الشريعة الغراء . بمعنى أنه ليس للناس الأخذ بأحكام الله عز وجل الترتبة عليهم ، إلا من القرآن الكريم وحده . ثم أن الأخذ منه إنما يكون بالخضوع لأوامره ونواهيه المباشرة ، وعلى هذا فلا بد من الرجوع إلى الموازين التي أمر بالرجوع إليها ، وأولها السنة ، ثم الإجماع ، ثم القياس ، ... الخ .

فالأخذ بالسنة ليس في حقيقته إلا أخذاً بالقرآن الكريم .. ومن ثم فإن الاعراض عن السنة لا يمكن إلا أن يكون إعراضاً عن القرآن الكريم . وقد أطلال الامام الشافعي ، رحمه الله ، في بيان هذا المعنى في كتابه الرسالة^(٧) .

وعلى هذا يتبوأ القرآن الكريم المرتبة الأولى بين مصادر التشريع ، ذلك لأنه هو الذي أعطى المصادر الأخرى قيمتها وحجيتها . وهذا يعني أن تفاوت الرتبة اعتباري مجرد ، فلا إشكال في قولنا : إن السنة قاضية - من حيث البيان - على كثير من نصوص القرآن الكريم . لأن هذا القضاء إنما تم بقرار من القرآن الكريم نفسه . ألم يقل الله عز وجل : « ... وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ... »^(٨) .

والنتيجة أنه لا يستلزم من هذا الترتيب إهمال السنة ، كلما قام مظهر تعارض بينها وبين القرآن الكريم . ذلك لأن التعارض الحقيقي بين القرآن الكريم والسنة الصحيحة منفي بالدليل العقلي الذي لا

إشكال فيه . فيؤول التعارض ، إن وجد ، إلى مظهر يوهم ذلك ، أو يبدو ذلك في حالة لم يتم التأكد فيها من ثبوت السنة وصحة نسبتها إلى رسول الله ﷺ .

أما القول في حجية السنة ، فقد بات من الكلام اليدهي المكرور . ولا نحسب إلا أن أدلة حجيتها القاطعة معروفة بالبدهة لكل مسلم صادق في إسلامه . وكيف يرتاب في حجية السنة من يصدق قول الله عز وجل « من يطع الرسول فقد أطاع الله ... »^(٩) ، وقوله عز وجل « ... وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ... »^(١٠) ، وقوله سبحانه « ... وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ... »^(١١) ، إلى آخر ما هنالك من الآيات القاطعة في الدلالة على أن السنة ترجمان القرآن الكريم وشرحه الذي لا ينفك منه .

ومع هذا فانك لتعجب إذ ترى في الناس من يتظاهر بالإيمان بكتاب الله تعالى والغيرة على ما فيه من شرعة وأحكام ، غير أنه لا يريد - مع ذلك - أن يضبط نفسه وعقله بهذا الذي أمر القرآن الكريم بضبط أنفسنا وعقولنا به ، من إتباع سنة المصطفى ﷺ ، مصطنعاً لنفسه ما يشاء من الحجج والأسباب ! ..

أننا لا نستطيع إلا أن نرتاب في أمر هؤلاء الناس الذين قرروا إطلاق أنفسهم من ربة القرآن الكريم وأحكامه ، قبل أن يقرروا إطلاقها من مقتضيات السنة وأحكامها . ولكن شق عليهم أن يواجهوا



الناس بخروجهم على القرآن الكريم وتعليماته ، فأضافوا إلى القرآن الكريم ما لا مضمون له إلا ما تنواه أنفسهم ويتفق مع رغائبهم وأغراضهم .. وكان غرضهم الوحيد من ذلك هو أن يبعثوا السنة عن طريقهم ، ويقطعوا ما بينها وبين القرآن الكريم من علاقة التفسير والتكامل والبيان .

وقد سبقهم إلى ذلك - في عصور سالفه - بعض الزنادقة والمارقين . فما كان حالهم في الظهور والانقضاض إلا شرا ممن جاهرُوا بالكفر والعصيان ومحاربة كتاب الله عز وجل . وغدت الأمة الإسلامية تنقي شرهم أكثر مما تنقي مجاهرة الكافر بكفره والفاسق بفسقه .

ويغفر هؤلاء الناس من ملزمات الآيات التي ذكرناها آنفا ، إلى القول بأنهم لا يشكّون بمكانة السنة بحذاتها ، وضرورة التمسك بها ، إلا أن الزمن ، في نظرهم ، قد تقادم عليها ، فسلل إليها الكثير من الأباطيل والأكاذيب ، حتى التبس الصحيح منها بالضعيف وبالموضوع ، واختلف العلماء في ذلك اختلافا كبيرا ، فلم يبق بين أيدي الناس اليوم سنة يطمئن المسلم في الاعتماد عليها .

وإنك لتبين من هذا الاعتذار الذي يتعلقون به ، أن كفرهم بالقرآن ليس أقل من كفرهم بسنة نبيه محمد عليه الصلاة والسلام . إذ لو صدق برهانهم الذي يتمسكون به ، لعاد ذلك بالنقض اليقين على قول الله عز وجل : ... وأنزلنا إليك

الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم (١٢) ولكان من أبرز مستلزمات برهانهم هذا ، أن الله عز وجل قد عهد للناس في بيان معاني القرآن إلى نبراس لم يدم ضياؤه إلا مدة يسيرة من الزمن . إذ سرعان ما انطفأ النبراس وعاد الغموض يغشي كتاب الله تعالى . فبقي هكذا غامضا يعوزه البيان ، ويؤول تكليف الله عباده فهم القرآن والعمل به إلى عبث يمين ، كما تؤول القدرة الربانية التي كان عليها أن تحمي نبراس السنة من الانطفاء ، إلى ضعف يتنزّه عنه الأقوياء من الناس ، فضلا عن رب العالمين عز وجل .

وهكذا ، فإن كل من اعتذر عن العمل بسنة رسول الله ﷺ ، لابد أن يلتزم بهذه النتيجة التي تعود بالنقض على الإيمان بالله وكتابه ، سواء أقر لسانه بهذا النقص أم لا ، وتنبه إلى ذلك أم لا ! ..

على أن الواقع الذي يدركه كل متبصر وحرّ ، نقيض هذا التصور تماما . فما حفظ شيء - بعد كتاب الله تعالى - من التلاعب والعبث ، كالسنة النبوية المطهرة . وما قام للعلماء جهد أشبه بالمعجزة الخارقة ، كجهدهم في تحصين السنة النبوية ضمن دروع واقية منسوجة من فن مصطلح الحديث وضوابط الجرح والتعديل . ولئن دل ركام الأحاديث الموضوعية والباطلة التي تركت مثورة خارج هذا الحصن على شيء ، فأنما يدل على مدى صفاء ونقاء ما قد بقي محفوظا في داخله . ثم أن تصنيفهم لهذا الذي شملته

طرق وقاية الرواية وقواعد الاسناد إلى متواتر وآحاد ، وتقسيمهم الآحاد إلى صحيح وحسن ومتفاوت في الحسن ، إنما هو مظهر آخر من مظاهر الدقة المتناهية في سبيل حماية السنة المطهرة ، من هذا الذي يشتهي المبطلون أن تلبس السنة المحمدية به .

فثبت بذلك أن القرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ومن أبرز ما يصدق ذلك أن البيان الذي قيضة الله تعالى له ، قد وصل إلينا صافيا من الشوائب مكلوها بعناية الله ، وذلك بتسخير من شرفهم الله بخدمته وحمايته ، ولم يعف عليه الزمن كما قالوا ، ولم يلتبس بشيء من الباطل كما توهموا أو أوهموا .

ولا مطمئح في أي فائدة من إيقاظ هؤلاء الناس من غيهم ، بذكر الأحاديث الصحيحة التي تحذر من نبذ السنة النبوية والتفريق بينها وبين القرآن ، مثل قوله عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع ، « ... وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده أن اعتصمتم به : كتاب الله وسنة رسوله »^(١٣) وكقوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه أبو داود والترمذي : « يوشك رجل منكم متكئا على أريكته يحدث بحديث عني فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله ، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه وما وجدنا فيه من حرام حرّمناه ، إلا وإن ما حرم رسول الله مثل الذي حرم الله » - أقول : لا مطمئح في أي فائدة من وراء التذكير ، بمثل هذين الحديثين - وأمثالهما

كثير - إذ لا يبعد أن ينتطع أحدهم ، كما تخوّف ابن مسعود رضي الله عنه ، فيقول : إن الاستدلال بالسنة على حجية السنة مصادرة على المطلوب ، ودور ينأى عنه المنطق ! . يقول هذا وهو لا يدري أن هذا التنطع منه يفرض عليه أن ينبذ كل ما قد وصل إلينا من الدين عن طريق رسول الله ﷺ ، وفي مقدمة ذلك القرآن ، فإن قرآنية القرآن لم تثبت لدينا إلا بواسطة إخباره عليه الصلاة والسلام بذلك ! ..

وربما أمعن أحدهم في تنطعه وازداد تصنعا للعلم ، بمضغ عبارات ، مثل قوله : إن أكثر ما وصل إلينا من السنة إنما وقف من قوة الدلالة عند حدود الظن ، لأنه قد انتهى إلينا عن طريق خبر الآحاد ، وأن الظن لا يغني من الحق شيئا .

والجواب الذي يجب أن لا يغيب عن ذهن أي عالم متبصر بهذا الدين ، هو أن الدليل القطعي قد توفّر على أن المسلمين متعبدون ، فيما يتعلق بالتكاليف والأحكام السلوكية ، بالدلائل الظنية التي ينطوى عليها خبر الآحاد . فقد ثبت بطرق كثيرة بلغت مبلغ التواتر المعنوي أن النبي ﷺ كان يبعث آحاد الصحابة إلى البلاد والقبائل المختلفة لتعليم المسلمين أحكام دينهم ، ومعلوم أن الواحد - مهما كان موثوقا - معرض للخطأ والنسيان . فخبره لا يعلو على درجة الظن ، ومع ذلك فقد تكرر من النبي عليه الصلاة والسلام إرسال هؤلاء الآحاد إلى الجهات المختلفة لتعليم الناس أحكام الحلال والحرام ،



الرضا والغضب .. الخ ، وهذا ما يجعلنا على يقين بأن تصرفات النبي ﷺ وأعماله ، ليست كلها تشريعا ، وأن كان الكثير منها يمثل تشريعا وأحكاما .

ولكن ، كيف السبيل إلى تمييز هذا عن ذلك ، وما القاعدة التي ينبغي أن تتبع في ذلك ؟

بوسعنا أن نلخص الاجابة على هذا السؤال بما يلي :

قلنا إن السنة إما أن تكون قولاً أو فعلاً أو تقريراً . فأما الأقوال فلا ريب في أنها مبرأة من هذا اللبس ، لأنها لا تأتي إلا في قالب إخبار أو أمر أو نهي فأما الإخبار فخارج عن نطاق التكليف الشرعية كما هو معلوم . وأما الأمر والنهي فإن كلا منهما نصر في الدلالة على حكم شرعي ، وهو آيل الى أحد الأحكام التكليفية الخمسة . وأن كانت هذه الأحكام تتنوع في ثلاثة أقسام .

وأما يتصور وقوع اللبس في كل من الأفعال والاقراءات .

ولنبداً بوضع خارطة هذا التقسيم أمامنا أجمالاً ، ثم نعود إليها بالبيان والتفصيل : تنقسم أفعال رسول الله ﷺ الى الأقسام التالية : القسم الأول : ما يدخل سلطان المواجه النفسية ، كالحركات العفوية وبعض حركات الأعضاء التي تكون استجابة لطائفة من الغرائز النفسية .

القسم الثاني : ما يدخل تحت سلطان الجبلة البشرية . كالقيام والقعود وأصل

وتكليفه الناس اتباع اخباراتهم واعتمادها ، فكان ذلك دليلاً قاطعاً على أن النبي ﷺ كان يلزم أصحابه باتباع الأدلة الظنية في نطاق الأحكام العملية . وهذا الدليل هو أساس ما التفت عليه كلمة الفقهاء جميعاً من أن خير الآحاد إذا صح استناده وامتته وجب العمل به ، وإن كانت دلالة ظنية . ونحن لا نعلم في ذلك خلافاً بين أئمة المسلمين^(١٤) .

اذن ، فقد آل الاحتجاج لنبد السنة ، بأنها لا تفيد أكثر من الظن ، وأن الظن لا يغني من الحق شيئاً - آل الاحتجاج بهذا القول إلى تنطع مجموع ، أقيم على ركام من الجهل بالفرق بين المبادئ الاعتقادية التي لا يغني فيها الظن ، والأحكام الفقهية الاجتهادية التي يكفي فيها الدليل الظني ، ولو عقل هؤلاء الناس لعلوا أن القرآن نفسه ، وأن كان قطعي الثبوت ، لا ترق دلالته في كثير من نصوصه - لا سيما تلك التي تتناول الأحكام العملية - فوق درجة الظن .

أقسام تصرفات النبي ﷺ

من المعلوم أن النبي ﷺ بشر من الناس ، ومن ثم فقد اتصف بالصفات والطبائع البشرية التي فطر الله الإنسان عليها ، حاشا ما قد يطرأ على الانسان من الصفات المجانحة أو العاهات المشينة أو الأمراض المنفرة .

اذن ، فهو يأكل الطعام ويمشي في الأسواق ويتزوج النساء ويتعرض لأسباب

الأكل والشرب ، وأصل النوم واليقظة ،
أى بقطع النظر عن الكيفيات والهيئات
المتعلقة بها .

القسم الثالث : ما قام الدليل الخارجي
على أنه من خصوصياته ﷺ ، كوصاله في
الصوم ، وعدم أخذه الصدقات من
الناس ، وجمعه أكثر من أربع نسوة في
عصمته .

القسم الرابع : كل ما عدا ذلك ،
ويدخل فيه هيآت وكيفيات الأفعال
الجبليّة . أما أوامره ونواهيّه المتفرعة عن
أقواله فتتنوع حسب تنوع شخصيته بصدد
هذه الأوامر والنواهي . وتنقسم شخصيته
من خلال تصرفاته هذه إلى الأقسام الثلاثة
التالية .

- شخصية نبي يبلغ عن الله عز
وجل .
- شخصية رئيس دولة وقائد أمة .
- شخصية قاض يفصل بين الناس في
خصوصياتهم .

فإذا تبينّا ذلك التقسيم في أفعاله ﷺ .
وهذا التقسيم في الأوامر والنواهي من
أقواله ، فلنعد الى ذلك بشيء من
التفصيل .

القيمة الشرعية لأفعاله ﷺ :

نقول بكلمة جامعة : كل أفعال النبي
ﷺ الداخلة في الأنواع الثلاثة الأولى ، لا
تحمل أى دلالة تشريعية تدفع الى أى
خطاب تكليفي ، أى أننا لسنا متعبدين من

لذن الله عز وجل بالتأسي به في شيء منها .
يقول الامام السبكي في جمع الجوامع
وشارحه المحلى ما نصه :

« وما كان من أفعاله جبلياً أو بيانياً أو
مخصصاً به ، فواضح أن البيان دليل في
حقنا وغيره لسنا متعبدين به » (١٥) .

والمراد بقوله لسنا متعبدين به إن
الأفعال الجبلية وما كان في حكمها ، لا
يتعلق بها أى خطاب تكليفي من الشارع
الحكيم جلا جلاله . وليست ممارسة النبي
ﷺ لها ألا بدافع قاسم مشترك بيننا
وبينه ، ألا وهو سلطان الغريزة البشرية
ومقتضياتها .

ولعل تعبير الجلال المحلى بقوله « ...
لسنا متعبدين به » أدق من تعبير بعض
الأصوليين بقولهم « ... أنه يدل على
الاباحة » (١٦) . ذلك لأن الاباحة من
الاحكام التكليفية الخمسة على الصحيح .
ولا ينافيه أن مداره على التخيير ... وإنما
يستنبط حكم الاباحة من مثل قوله تعالى
« ... وكلوا واشربوا ولا تسرفوا » (١٧) فإن
الدلالة عليها جاءت من صيغة الأمر التي
هي إحدى طرق التعبير عن الحكم
التكليفي . ومعنى التكليف فيها ضرورة
خضوع المخاطبين لما دل عليه هذا الخطاب
التكليفي من معرفة أو تناول الطعام
والشراب من المباح ، فليس لأحد من
الناس أن يصطنع التقرب إلى الله بامتناعه
عن تناولهما ، أو بالتضييق على نفسه في
تناول ما يحتاج اليه منهما .. وفرق كبير



أخرجتها عن عموم ما يجدر الإقتداء به ﷺ. فبقي النوعان الأولان على ما يقتضيه الأصل، وهو طلب الاقتداء. والجواب أن ما يفعله الانسان تقرباً - من حيث مصدر الأجر الذي أنيط به - نوعان : الأول قربات مطلوبة لذاتها، وأما يثبت الأجر على القيام بها لما يترتب عليها من مصالح تعود الى حقوق العباد أو حقوق الله. وليس فعل النبي عليه الصلاة والسلام الا إرشاد لأمته الى هذا المعنى.

أما النوع الثاني، فأفعال لا تنطوي بحد ذاتها على أي تقرب، فهي غير مطلوبة لذاتها ولا لشيء قد يترتب عليها. ولكن لما واطب عليها النبي ﷺ، أو صدرت منه لطبع خاص به أو لرغبة شخصية لديه، كان تأسي الناس به في تلك الأفعال من مظاهر محبتهم له، فإن من أبرز ثمرات الحب ولوع المحب بتقليد محبوبه واقتداء به في كل شيء. ومن ثم فقد كان لهم على ذلك أجر الحبة لا أجر تلك الأعمال بحد ذاتها.

وقد أوضح المحقق البناني هذا الفرق في حاشيته على جمع الجوامع بقوله : « فإن قيل يرد عليه أن ظاهرة أنه لا خلاف في عدم تعبدنا بالجلبى، مع أنه قيل بنبذه. وبه جزم الزركشي، فقال : أما الجلبى فللندب لاستحباب التأسي به، وأن المخصص به قد يتعبد به كالضحي، فإن وجوبها مخصوص به مع نبذها لنا - قلت : أما الأول فيمكن الجواب عنه باحتمال أن المراد بنبذه أن يثاب عليه لقصد التأسي به

بين نص تشريعي سيق مساق البيان لحكم شرعي، وعمل جبلي سبق إليه النبي ﷺ بدافع من محض بشريته. نعم لا يخلو ما قد يصدر عنه ﷺ من الأعمال الجلبية، عن الدلالة اللزومية على أن هذه الأفعال مما لا حرج فيه، لأنها لو كانت محل استنكار من الشارع لما تلبس بها المعصوم ﷺ.

ولعل الإمام الشاطبي من خير من فرق بين ما يدخل تحت حكم الإباحة التي هي حكم تكليفي على الصحيح، وما يدخل تحت البراءة الأصلية، فلا يتعلق به أي معنى تكليفي (١٨).

والخلاصة أن كل ما يصدر عن النبي ﷺ بعد النبوة من الأفعال الجلبية والحركات التي تستجيب للفرائز البشرية، ليست لها من دلالة تزيد على ما كان يصدر عنه من مثل تلك الأفعال والحركات قبل نبوته. غاية ما يمكن أن تدل عليها أنها مما لا حرج فيه، ومما لا يطوله النهي والمنع، وأنه باق على البراءة الأصلية.

بقي القول أن هذا الكلام يثير اشكالا خلاصته أن الله عز وجل يقول : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة.. » (١٩) ومعناه بالاتفاق أنه ﷺ جدير به أن يكون قدوة لنا في كل الشؤون والتصرفات والأعمال، فقد دخلت إذن الأنواع الثلاثة من أعماله ﷺ، في مقتضى الخطاب التكليفي، بحيث ينسحب عليها حكم النذب على أقل تقدير. إلا أن الأفعال الخاصة به خرجت عن عموم هذا الاقتضاء، اعتماداً على أدلة استثنائية ثابتة.

لا على نفس الفعل الذي الكلام فيه ﴿٢٠﴾ .

أقول : وعلى هذا يحمل ما كان يحرص عليه بعض الصحابة ، من أمثال عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما ، من تقليده عليه الصلاة والسلام في كثير من أعماله الجبلية . فقد كان الذي يدفعه إلى ذلك شدة حبه للنبي عليه الصلاة والسلام . فهو مثاب على هذا الدافع الحمود لا على ممارسة أفعال جبلية لا تنطوي - بحذ ذاتها - على أي مقصد شرعي .

أما النوع الرابع وهو سائر تصرفاته وأعماله الأخرى عليه الصلاة والسلام ، فهي جميعا تدخل في القربات الذاتية . والقربات قدر مشترك بين النذب والوجوب ، فتصرف إلى ما تدل عليه القرائن منها .

ثم أن هذه الأفعال تنقسم بدورها إلى ما يكون بيانا لنص قرآني - يحمل أو غامض - كصلاته ﷺ وصومه وحججه وكثير من نسكه .. وإلى ما يعدّ من الملحقات التي ألحقها السنّة بما نصّ عليه القرآن ، مثاله وضوؤه ﷺ ببنيد التمر ، فإنه متردد بين أن يكون من المسكر الذي حرّمه الله تعالى أو من الطيب الذي أباح الله تعالى استعماله وشربه . فكان عمل النبي عليه الصلاة والسلام إلحاقا لهذا الشراب المتردد بين الطرفين بالطيب الذي لا حرج فيه ، اذا لم يكن قد بلغ حد الإسكار .. وكزيادة التثريب على جلد الزاني ، وكشراثة المريد الذي بناه مسجدا

من اليتيمين القاصرين ، وافتدائه أسرى غزوة بدر بالمال ...

ويدخل في القسم الرابع هذا تلك الكيفيات المعينة التي ثبت أن النبي عليه الصلاة والسلام ، كان يمارس بها أفعاله الجبلية التي سبق بيان كونها خارجة عن نطاق الدلالة التشريعية ، كأكله باليمن ، وكنومه على الشق الأيمن ، وشربه الماء قاعدا في أعم الأحوال ، وكافتائه الاتكاء عند الطعام والشراب ، فإن الدليل قاض بأنه ﷺ لم يكن يلزم كيفية بذاتها في قيامه بهذه الأعمال إلا لمعنى تعبدية فيها أعلمه الله بها وحيا أو تنبه إليها اجتهدا .

أنواع القيمة الشرعية لتصرفات النبي ﷺ :

قلنا - ونحن نجمل أقسام تصرفاته التي تشملها أوامره ونواهية وسائر ما يعدّ تقرّبا من تصرفاته - إنها تنعكس عن أقسام ثلاثة لشخصيته ﷺ ، هي كونه نبيا مبلغا عن الله ، وكونه رئيس دولة ، وكونه قاضيا بين الناس ... وقد آن أن نفصل القول في هذه الجوانب الثلاثة لشخصيته ﷺ .

إن مما لا شك فيه أن النبوة هي الصبغة العامة المتسعة لكل تصرفاته وأحواله ﷺ . غير أن الله عز وجل قضى أن تكون هذه النبوة أصلا تنفرع عنه ثلاثة جوانب متكاملة ، هي أركان المجتمع الانساني السليم . هذه الجوانب الثلاثة يقتضيها تنوع المجتمع واختلاف أحواله وظروفه .



وتعديد النفقة .. الخ . فالنبي ﷺ ،
عندما يقضي في هذه الأمور لا يعتمد فيها
على تبليغ حرفي يأتيه من الله ، ولكن
يعتمد على صلاحيات قضائية متعة الله
بها ، بموجب قواعد وتعليمات كلية بصّره
بها .

فتلك هي أقسام تصرفاته ﷺ ، وتلك
هي الجوانب الثلاثة لشخصيته عليه الصلاة
والسلام .

منهج الاحتجاج بالسنة على ضوء هذه الأنواع :

يغيب عن جمهرة من الباحثين أن معنى
التقيد بسنة رسول الله ﷺ يختلف
باختلاف الجوانب الثلاثة من شخصيته
عليه الصلاة والسلام . وربما تصوروا أن
اتباع السنة إنما يتحقق دائما بالتمسك الحرفي
بكل ما جاء عن رسول الله دون التفات إلى
أى تنوع أو ملاسبات . غير أن الأمر ليس
كذلك . وهذا ما نريد أن نوضحه هنا
بإيجاز :

١ - الجانب التبليغي من شخصية النبي
عليه الصلاة والسلام :

وقد عرفنا قبل قليل مظهر هذا
الجانب ، ونوع الأحكام التي تندرج في
هذا الجانب ، ووقفنا على أمثلة لها . فلنعلم
الآن أن كل ما رسمه لنا رسول الله من
الأحكام على وجه التبليغ عن الله عز
وجل ، يعد تشريعا ثابتا متقدرا في حق
سائر المكلفين على اختلافهم إلى يوم
الدين ، دونما حاجة إلى حكم إمام أو قضاء

أما شخصيته نبياً يبلغ عن الله عز
وجل ، فتبرز وتتجلى في كل ما يبلغه عن
الله من أحكام الحلال والحرام وأنواع
الواجبات والمكروهات ، مما لا حاجة فيه
إلى حكم أمام قضاء قاض .. كالصلاة
والصوم والحج والزكاة والنواهي المختلفة
وقضايا الأخلاق . وتعد مهمة الفتيا -
التي هي وظيفة العلماء من بعده ﷺ -
إمتداد لهذه الحقيقة التبليغية عن الله عز
وجل ، إلا أن تبليغ النبي كان عن الله
مباشرة ، والفتيا تكون عن كتاب الله
تعالى بواسطة رسوله المبلغ وسنته الميينة .
وما يتضمنه كل منهما من الأحكام شيء
واحد (٢١) .

وأما شخصيته عليه الصلاة والسلام
إماماً ورئيساً للأمة ، فتتجلى من خلال
ممارسته لتلك الأحكام الشرعية المتعلقة
بأسباب ومصالح لا يجوز أن يقدرها وينظر
فيها إلا الامام الأعلى للمسلمين ، كإعلان
الحرب وإنهائها ، وإبرام المعاهدات وقتال
البغاة وتنفيذ الحدود وتوزيع الاقطاعات .
فهذه الأمور وأمثالها إنما يمارسها رسول الله
ﷺ بتفويض من الله تعالى له ، بوصفه
إماماً أعلى للمسلمين ينظر في مصالحهم
ويسوس أحوالهم .

وأما شخصيته ﷺ قاضياً بين الناس ،
فتتجلى في إبرامه بين المتخاصمين حسب ما
يظهر كل منهما من القرائن والبيئات
والحجج ، كالتحكيم بحق الشفعة ، وفسخ
الأنكحة والعقود عندما تحقق ذلك ،
وكلحجر ، والتطليق بسبب الاعسار ،

قاض ، بل لا يملك أحد أن يغير أو يبدل منه شيئا ، مهما كانت سلطة وسلطانة ، ويدخل في إطار هذه الأحكام أكثر التعليمات وجل المبادئ والالتزامات التي بعث بها النبي عليه الصلاة والسلام .

٢ - الجانب القيادي من شخصية النبي عليه الصلاة والسلام :

وقد علمنا أن هذا الجانب يتمثل في كل ما أقرمه عليه الصلاة والسلام ، بوصف كونه إماما أعلى للمسلمين ، بتفويض من الله ومبايعة من المسلمين . فلنعلم أن هذه الطائفة من الأحكام ، تعد أحكاما شرعية نافذة في الناس الذين شملهم حكمه وعاشوا في ظله ، مثل قضائه في الأسرى وإبرامه المعاهدات وسياسته في الأعطيات ، ومعنى هذا أن على من تولّى الإمامة من بعده ﷺ أن يتقيد بما تقتضيه المصلحة العامة للمسلمين عند الوقوف على هذه الطائفة من الأحكام ، على أن لا يخرج عن الحدود المرسومة للصلاحيات التي خوله الشارع التحرك في دائرتها . فان رأى المصلحة في اتباع رسول الله ﷺ بحرفية تلك الأحكام أو بعضها ، التزم بها ، وأن رأى المصلحة تقتضي الأخذ بوجوه أخرى ، ضمن الحدود العامة المرسومة تبليغا ، كان عليه أن يغير فيها حسب مقتضى المصلحة .

ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك ، المعاهدة التي أبرمها رسول الله ﷺ بين المسلمين ويهود خيبر ، بعد أن وضعت الحرب أوزارها ونصر الله المسلمين ، فقد رأى النبي عليه الصلاة والسلام ، بوصف

كونه إماما للمسلمين ، أن يستجيب لرغبة اليهود فيقيهم على الأرض التي كانوا يعملون فيها ، على أنها ملك للمسلمين وعلى أن يعملوا فيها كما كانوا ، ببعض ما قد يخرج منها .. ثم تولى الخلافة من بعده أبو بكر رضي الله عنه ، فرأى أن يبقى هذه المعاهدة على حالها . ثم جاء من بعده عمر رضي الله عنه ، فوَقَّعت أحداث جعلته يرى ، نظرا لما تقتضيه المصلحة ، إلغاء هذه المعاهدة ، وأن يخرج اليهود من خيبر (٢٢) .

وربما وقف بعض أولي التفكير السطحي على عمل عمر هذا ، فظن أن عمر بلغت به الجرأة أن أوقف السنة النبوية ورجح عليها إلتباع المصلحة كما يظن ذلك ثلثة من الباحثين السطحيين اليوم . ولكن الأمر - كما قد علمنا - ليس كذلك ، بل أنه يكون متنكبا عن إلتباع السنة لو تقيد بها بالسنة لهذه الطائفة من الأحكام تقيدا حرفيا بكل الأحوال .

ثم أن معظم الأحكام التي تندرج في هذا الجانب من شخصيته ﷺ معروف ومحل اتفاق . وهو باختصار كل ما يتعلق بسياسة السلم والحرب وتوزيع الاقطاعات والغنائم وتنسيق العلاقات بين المسلمين وغيرهم . وتسمى هذه الأحكام بأحكام الإمامة والسياسة الشرعية .

إلا أن ثمة بعض الأحكام التي ظلت محل خلاف ، أُنْتُدرج في أحكام التبليغ أم في أحكام الإمامة والسياسة الشرعية . من ذلك حكمه ﷺ بأن كل من أحيا أرضا

الدلائل بشكل جليّ .

ومما وقع فيه الخلاف قضاؤه ﷺ لهند بنت عتبة ، لما شكت إليه أن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيها وولدها الكفاية . فقد قال لها : « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » (٢٣) فقد ذهب جماعة من الفقهاء ، ومنهم الإمام مالك ، إلى أن هذا حكم تبليغي أخبرها به عن الله عز وجل بوصف كونه رسولا . فعلى هذا يجوز الفتوى بأن كل من ظفر بحقه أو يجنس حقه أو بما يقوم مقامه من غير جنسه ، مع امتناع من عليه الحق من الوفاء ، جاز له أخذه دون توسط القضاء .. وقال الشافعي وآخرون : بل هو تصرف في هذه المسألة بحكم كونه قاضيا ، معتمدا على موازين القضاء وبيئته . وعليه فليس لمن ظفر بحقه أن يأخذه عنوة إلا بعد قضاء القاضي بذلك .

فهذه خلاصة عن منهج الاحتجاج بالسنة النبوية على ضوء هذه الجوانب الثلاثة من شخصية النبي ﷺ ، التبليغية والقيادية والقضائية .

ومن المهم أن نتذكر ثانية ، بأن الأحكام المتنوعة المتفرعة عن هذه الجوانب المختلفة ، تنبثق في مجموعها من مصدر لا ثاني له هو نبوته ﷺ التي يتلقى بموجبها سائر التعليمات والأحكام ..

فالخطوط العريضة لسياسة الأحكام الخاضعة للسياسة الشرعية والمبادئ العامة التي تهيمن عليها ، إنما تلقاها رسول الله

ميتة فهي له (٢٣) فقد ذهب أبو حنيفة إلى أن النبي إنما أعلن ذلك بوصف كونه إماما للمسلمين ومن ثم فلا يسرى هذا الحكم على سائر الناس ، وبالنسبة لسائر الأراضى الموات من بعده ، بل لابد من استئذان الإمام الأعلى في ذلك في كل عصر . وذهب الشافعي ومالك إلى أنه عليه الصلاة والسلام إنما أعلن ذلك مبلغا عن الله ، أي بوصف كونه رسولا يبلغ ما قد أوحى إليه . فعلى هذا يسرى الحكم بذلك مطلقا إلى يوم القيامة ، دون أن يكون للحكام صلاحية في توقيفه أو إلغائه

٣ - الجانب القضائي من شخصية النبي عليه الصلاة والسلام :

ويمثل هذا الجانب في كل ما قد أبرمه عليه الصلاة والسلام ، بوصف كونه قاضيا بين الناس ، كتمليكه بموجب حق الشفعة ، وفسخ الأنكحة والعقود .. فلا يجوز القضاء بمثل ما قضى به النبي ﷺ من هذه الأقضية وأمثالها ، إذا استجد منها شيء ، إلا بعد أن ينظر فيه من قد أسندت عهدة القضاء إليه من بعده ، على ضوء ما يتوفر من البيانات وقرائن الأحوال ، وربما قضى بمثل ما قضى به النبي تماما ، وربما خالف نظراً لاختلاف سير البيانات ومقتضياتها .

ثم أن الأحكام القضائية - كأحكام الإمامة - منها ما هو محل اتفاق بين العلماء ، كالأمثلة التي ذكرناها ، ومنها ما وقع فيها الخلاف : أي من أحكام التبليغ أم من أحكام القضاء . إذ لم تستبن فيه

الأقسام . ولكن العلماء دأبوا على جعله قسماً من أقسام الحديث ، إلحاقاً ، ونظراً إلى التسمية التي يسميه بها الواضعون أو الواهمون .

ولنعرف أقسام الحديث الآحاد تعريفا موجزا :

أعلى أقسام الحديث الآحاد قوة ، الصحيح ، وهو كل ما روي عن رسول الله ﷺ بنقل العدل الضابط عن مثله من أول السند الى متناه دون شذوذ ولا علة . يلي هذا القسم الحديث الحسن ، وهو الحديث الصحيح ذاته ، على أن يكون رجاله أقل درجة في الوثوق من رجال الصحيح ، دون أن ينزل أحد منهم عن درجة العدالة والضبط .

أما الضعيف فهو كل ما فقد منه شرط من شروط الصحيح ، بأن انتفت العدالة من الرواة أو من أحدهم ، أو بأن كان في السند انقطاع أو ارسال ، أو كان في متنه شذوذ ... وهو كما قلنا ينقسم إلى أنواع كثيرة لا داعي إلى سردها أو شرحها في هذا المقام .

أما الموضوع ، فهو المكذوب على رسول الله ﷺ .

ما يحتاج به من هذه الأنواع

الاحتجاج بالسنة ، لا يخلو من أحد معنيين :

احتجاج إيمان واعتقاد .

أو احتجاج عمل وتطبيق .

وحيأ وأنبأ بها الناس تبليغا ، وكذلك القواعد العامة لسياسة القضاء مما يتعلق ببيان القرائن وقيمة البيئات وأصول الحجاج ثابتة بموجب أحكام تبليغية . إلا أن جزئيات الأحكام الخاضعة للسياسة الشرعية أو الأحكام القضائية ، ذات مرونة مردّها إلى ما يراه إمام المسلمين ، أو القاضي المعتمد من قبل أمام المسلمين .

أنواع السنة من حيث درجة القوة والضعف فيها

يقسم علماء الشريعة الإسلامية السنة من حيث السند ، أو من حيث درجة القوة والضعف فيها إلى قسمين رئيسين : السنة المتواترة والسنة الآحاد .

فالسنة المتواترة ما كان سندها متصلا إلى رسول الله ﷺ على وجه الكمال ، بحيث رواها جمع يمتنع في العادة أن يتفق أفرادها على الكذب لكثرة عددهم ، وذلك من مبدأ التلقى عن النبي عليه الصلاة والسلام إلى العصر الذي تم فيه التدوين . فإن لم يدون ، فإلى أن يصل إلينا .

وأما السنة الآحاد ، فهي كل ما لم يكن سندها متواترا ، بأن كان دون درجة التواتر التي عرفناها ، ثم إن السنة الآحاد تنقسم الى ما ثبت بطريق صحيح وما ثبت بطريق حسن ، وما كان ضعيف الثبوت ، وللضعيف أنواع كثيرة .

أما الموضوع كذبا وافتراء ، فهو غير داخل في أصل المقسم ، حتى يندرج في

أما الاحتجاج بالسنة في الإيمان والاعتقاد ، فلا بد أن تكون السنة التي يحتاج بها لذلك سنة متواترة ، وأن تكون ذات دلالة واضحة لا تخضع لاحتمال التأويل .

فإن كانت كذلك ، وجب الاعتقاد بمضمونها ، ذلك لأن الخبر المتواتر يأخذ حكم الثبوت القطعي ، فإن كان واضح الدلالة أيضاً يأخذ حكم الفهم القطعي أيضاً .

وموقف العقل من مثل هذا الخبر هو القبول والادعان ، أيا كان هذا العقل ، وأيا كان صاحبه ومهما كانت نحتله ، فإن العقل الإنساني لا يرتاب في صحة خبر إمتد إليه ابتداء من مصدره ، عن طريق جموع غفيرة متصلة ، أي دون انقطاع في ابتدائه أو وسطه أو نهايته ، بل أن العقل لا يملك أي اختيار في شأن مثل هذا الخبر ، إذ هو منقاد بطبعه الى الجزم به .

إننا نوقن جميعاً بأحداث تاريخية كبرى وقعت منذ قرون ، كما نؤمن بوجود آثار وبلدان في جهات من الأرض ، كوقعة القادسية ، والثورة الفرنسية ، وتحفة تاج محل ، دون أن يكون لنا أي برهان علمي على ذلك الا الخبر المتواتر .

أما إن كانت السنة منقولة الينا بطريق الآحاد ، فلا تتكون منه حجة ملزمة في نطاق الاعتقاد ، بحيث يقع الإنسان في طائلة الكفر إن هو لم يجزم بمضمون خبر صحيح لم يرق في سنده إلى درجة

التواتر .. بل يسعه أن لا يجزم به دون أن يחדش ذلك سلامة إيمانه وإسلامه ، وإن كان ذلك يחדش عدالته ويستوجب فسقه .

دليل ذلك أن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها . ما في ذلك ريب ولا خلاف . والاعتقاد الذي هو بمعنى اليقين انفعال قسري وليس فعلاً اختيارياً . فإن وجد العقل أمامه ما يحمله على الانفعال واليقين بأمر ما ، اصطليح بذلك اليقين لا محالة ، دون أن يكون له في ذلك أي اختيار . وإن لم يجد أمامه ما يحمله على ذلك الانفعال واليقين ، لم يجد بداً من الوقوف عند درجة الرية أو الظن ، دون أن يكون له في ذلك أيضاً أي إرادة أو اختيار . فإن أجبرت العقل مع ذلك بالجزم واليقين دون أن تأتيه بموجبات اليقين ، فقد حملت العقل ما لا يطبق ، ودين الله مبرأ من ذلك .

ومن هنا كان التكليف الالهي متجهاً الى توجيه الفكر وإعماله في إدلة الاعتقاد ، إذ هو الشيء الذي يتمكن الإنسان من عمله ، ما لم يكن متجهاً إلى الاعتقاد مباشرة ، فإنه بما لا يدخل في الطوق والاختيار^(٢٤) .

وإذا تأملت في هذا الذي نقول ، اتضح لك مدى تهافت القول بحرية الاعتقاد ، تلك الكلمة القدسية في أذهان كثير من الناس والشائعة على ألسنة وأقلام كثير من الباحثين والكاتبين اليوم ، والتي يعدونها مطلباً من أهم المطالب الإنسانية في عصر الحرية ! .. فمن هو ذلك الذي يستطيع أن

يتحكم في عقله فيكون حراً فيما يجب أن يوقن به وما لا يجب ؟

فإن تعجبت من هذا الكلام متسائلاً : إذن فما معنى وجوب الإيمان بالله وحرمة الجحود به وتعرض الجاحدين لمقت الله وعقابه ؟ قلنا :

إن وجوب الإيمان إنما ينصب على المقدمات الاختيارية التي هي التأمل والنظر بفكر متحرر ، لا على النتائج الحتمية التي لا قبل للإنسان بجلبها إليه أو ردها عنه . فإذا قلنا إن الإيمان بالله واجب على كل بالغ راشد ، فمعنى ذلك أن من الحتم في حقه أن يستعمل عقله وسائر طاقاته الفكرية للنظر في ذاته وفي الكون الذي حوله ، ثم في هذا القرآن الذي أرسل به محمد ﷺ ولا ريب أن كل من قام بهذا الواجب بجد وموضوعية هُدي إلى الحق ، ورأى الله تعالى ملء هذا الكون بعين بصيرته . فتأتي العقيدة عندئذ نتيجة حتمية لمقدمات اختيارية ، هي مناط التكليف الرباني .

والعقاب الذي أعده الله للجاحدين ، إنما استحقوه باعراضهم الاختياري لا بعقائدهم الانفعالية . مصداق ذلك قول الله تعالى « ومن أظلم ممن ذكر بآيات ربه ثم أعرض عنها ، إنا من المجرمين منتقمون » (٢٥) أوهم استحقوه باستكبارهم على الحق الذي استيقنوه سرا ولكنهم أبوا أن يذعنوا له جهرا . مصداق ذلك قول الله تعالى : « وجحدوا بها

واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً » .. (٢٦) .

وأما الاحتجاج بالسنة بالعمل والتطبيقات ، فيكفي لوجوب الأخذ بها أن تكون السنة صحيحة وإن كانت آحاداً ، أي وإن كانت ظنية الثبوت .

غير أن كثيراً من العلماء ، اشتراطوا للعمل بخبر الآحاد ، إضافة إلى اشتراط توفر الصحة فيه ، أن لا يكون مما يستوجب غير ما دأب إلى نقله متواتراً ، ومثاله أفراد واحد أو اثنين بنقل خبر عن قتل خطيب على المنبر يوم الجمعة ، فمثل هذا الخبر إذا أنفرد بنقله واحد أو اثنين أو ثلاثة ، لا يرقى إلى درجة الظن الموجب للعمل به ، بل هو خبر كاذب كما قال ابن الحاجب (٢٧) .

والدليل على وجوب العمل بخبر الآحاد يتلخص فيما يلي :

أولاً : ما تواتر عن رسول الله ﷺ من إرساله آحاد الصحابة إلى البلاد والقبائل المختلفة ، ليلغوا أهل تلك البقاع أحكام الشريعة الإسلامية وكيفية الأخذ بها ، وقد علمنا أن العقل يظل يفرض احتمال السهو والغلط والنسيان في حق أولئك الآحاد ، إلا أن النبي عليه الصلاة والسلام كأن يأمر أهل تلك البلاد ، مع ذلك ، باتباع ما يرشدهم إليه هؤلاء الآحاد المنتشرون في تلك الأصقاع ، مبعوثين منه ﷺ . فكأنه يقول لهم بذلك : حينما أخبركم هؤلاء بشيء من أمور دينكم مما يدخل في نطاق التطبيقات السلوكية ، وظننتم صدق

العقلي ، وهذا ما لا يمكن تحقيقه .

وقد يحتاج من ينكر قطعية وجوب العمل بخبر الآحاد ، بمثل ما روي في الصحيح من رد عمر بن الخطاب حديث أبي موسى الأشعري في الاستئذان ، ورده حديث فاطمة بنت قيس في سكنى المبتوتة ، ورد عائشة خبر ابن عمر في تعذيب الميت بكاء أهله عليه^(٢٠) .

والجواب أن رد عمر وعائشة ، ليس من حيث أن الحديث نقل لكل منهما بطريق آحاد ، إذ إن كلا منهما - كبقية الصحابة - قبل أحاديث الآحاد وعمل بمقتضاها . فقد ثبت أن عمر قضى أن الديه للعاقلة ، ولم يورث المرأة من ديها زوجها ، فأخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله ﷺ كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من ديها زوجها ، فرجع إليه عمر^(٢١) .

ولكن السبب في رد عمر أبا موسى الأشعري عندما أخبره بحديث الاستئذان ، هو مجرد حب الثبوت ، بدليل أنه لما رجع مع أبي سعيد الخدري وشهد له ، قال عمر ، أما إني لم أتهمك ، ولكنني خشيت أن يقول الناس على رسول الله ﷺ وعلى كل فقد آل الأمر إلى قبول عمر للحديث آحادا ، فالقصة بمجملها حجة على المنكر لا له .

أما سبب رده لحديث فاطمة بنت قيس ، فهو ما يدل عليه قوله : « لا ندع كتاب ربنا ، وستة نبينا لقول امرأة لا ندري أحفظت أم نسيت » ونحن إنما نقول

كلامهم ، فواجبكم تطبيق ذلك والأخذ به^(٢٨) .

ثانيا : قول الله تعالى « وما أتاكم الرسول فخذوه .. »^(٢٩) وقد علمنا أن « ما » من أدوات العموم ، فهي تشمل كل ما نقل إلينا صحيحا عن رسول الله ﷺ ، سواء كان بطريق متواتر أو آحاد . ومثله قول رسول الله ﷺ في خطبته في حجة الوداع : « ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب ، فرب مبلغ أوعى من سامع » ، وهذا الأمر يتضمن بوضوح أمر كل مبلغ بتنفيذ ما قد يبلغه عنه ﷺ ، سواء بلغه عنه شاهد واحد ، كما يدل عليه ظاهر الأمر ، أو بلغه عنه أكثر من شاهد واحد . فالحكم في الحالين كليهما سواء .

ثالثا : ليس بين ظنية خبر الآحاد ، وقطعية وجوب العمل به أى تناف كما قد يتوهم بعض الباحثين ، إذ الظن والقطع هنا غير واردين على محل واحد ، كما هو ظاهر من التأمل في كل من الدليلين : الأول والثاني . إن مبعث الظن هو واقع الخبر عنه من حيث أن واقعه مطابق فعلا لكلام الخبر أم لا ، ومدى احتمال المطابقة وعدمها ، أما مبعث القطع فهو حكم الله عز وجل الوارد إلينا عن طريق رسوله متواترا يبعث على اليقين والجزم ، ولاتنافي في أن يحكم الله تعالى بوجوب العمل بمقتضى الظن .

نعم ، كان التنافي واردا لو أن الأمر توجه إلى الإنسان بضرورة أن يستيقن خبرا جاءه عن طريق ظني . إذ أن اليقين والظن بأمر واحد يردان هنا على محل هو اليقين

بوجوب العمل بخبر الآحاد ، إن توافرت فيه مقومات الصحة من ضبط الرواه وعدالتهم . أرأيت لو أن أحد رجال الحديث أتهم راوياً فيما روى ، أليس ذلك مضجعاً للأخذ به ؟ فعمر رضي الله عنه أولى بأن يتوقف في العمل بحديث ما لاستبعاده أو الشك في ضبط راويه .

ومن هذا القبيل رد عائشة لحديث ابن عمر السابق . إذ هي رأَتْ فيه - حسب اجتهداها - معارضة لصريح قوله تعالى : « ولا تزر وازرة وزر أخرى .. » (٣٢) فقد رجحت الأخذ بصريح القرآن على الخبر المظنون .

والخلاصة أن مثل هذه الأسباب لا يتنافى مع قاعدة العمل بخبر الآحاد ، ولا يعدّ خدشاً لها بحال .

أما ما دون الحديث الصحيح - والحسن في حكمه - فلا يحتاج به في الأحكام ولكن يجوز الاحتجاج به في فضائل الأعمال التي استقرت فضيلتها بأدلة ثابتة ، بشرط أن لا يكون الضعف شديداً في الحديث ، وبشرط أن لا يعتقد راوي الحديث أو المجتمع به صحة ذلك الحديث .

اجتهاد رسول الله وموقعه من السنة

الاجتهاد هو بذل الجهد في سبيل الحصول على شيء ما وهو في اصطلاح علماء الشريعة الإسلامية بذل الجهد في سبيل معرفة حكم عملي لم يتوفر عليه دليل قاطع .

فهل كان للنبي عليه الصلاة والسلام أن يجتهد في بعض الأحيان لمعرفة هذا النوع من الأحكام ؟ .. أم أنه كان يؤيد بالوحي دائماً ، فلم تكن ثمة حاجة تدعوه إلى النظر والاجتهاد ؟

ذهب أكثر المعتزلة وبعض المتكلمين إلى أنه ، ﷺ ، لم يكن له أن يجتهد ، لأنه كان مؤيداً بالوحي ، ولأن المجتهد يعتمد على الظنون ، والظن يحتمل الخطأ ، والخطأ غير جائز في حق النبي عليه الصلاة والسلام . وربما استدلوا أيضاً بقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » (٣٣) .

وذهب كثير من الحنفية إلى أنه لم يكن يجوز له الاجتهاد في أمر ما ، إلا بعد أن ينتظر نزول الوحي ببيان حكمه ، ثم لا ينزل في ذلك شيء (٣٤) .

أما الجمهور فقد اتفقت كلمتهم على أنه ، ﷺ ، كان يجتهد إذا اقتضى الأمر ، إذ هو أولى بالاجتهاد ، عند الحاجة ، من سائر العلماء الذين توفرت لديهم مقومات الاجتهاد وشروطه ، كيف لا وهذه المقومات والشروط متكاملة لديه على أتم وجه ! ..

أما الدعوى بأن الوحي يغنيه عن الاجتهاد ، فذلك صحيح فيما لو ثبت أن الوحي لم يكن ينفك عنه بحال من الأحوال وأنه كان ينجده بالبيان كلما وقعت مشكلة أو طرحت عليه مسألة . ومن المعلوم أن الثابت نقيضه . فكثير ما

ولئما قصدنا أن نبني على هذا الذي ذهب إليه جماهير العلماء السؤال التالي :

أيمكن أن يتعرض النبي لما يمكن أن يتعرض له سائر المجتهدين من الخطأ في الاجتهاد ، أم أن اجتهاداته كلها تأتي دائما موافقة للحق الثابت في علم الله عز وجل ؟

الصحيح أنا إن قلنا بجواز اجتهاده عليه الصلاة والسلام ، فلا بد من القول بجواز وقوعه في الخطأ ، وذلك لضرورة أن هذا الاحتمال من مستلزمات الاجتهاد . غير أنه مما لا ريب فيه أن النبي عليه الصلاة والسلام لا يقر على الخطأ ، بل لابد أن ينزل الوحي ليرده الى ما هو الحق الثابت في علم الله عز وجل .

أما قلّة من الباحثين ، فذهبوا إلى أن الخطأ ممنوع عليه . فهو وإن اجتهد ، لا يمكن أن يلم في إجهاده بأيّ خطأ ، وبذلك قال الإمامان الرازي والبيضاوي . قال الإسنوي في شرحه علي المنهاج للبيضاوي :

(والذي جزم به المصنف من كونه لا يخطئ اجتهاده ، قال الامام : إنه الحق . واختار الآمدي وابن الحاجب أنه يجوز عليه الخطأ بشرط أن لا يقرّ عليه . ونقله الآمدي عن أكثر أصحابنا والحنابلة وأصحاب الحديث) (٣٦) .

قلت : وهو الراجح أيضاً عند الحنفية ، كما نص على ذلك كل من البزدوي والسرخسي في أصول كلّ منهما ، فقد نص

كان يُسأل عن أمور وتمرّ به أيام كثيرة قبل أن يتلقى وحياً يجيب على ما سئل عنه . وكثيراً ما كان يقع في مشكلات ومحرجات ، كحادثة الافك ، دون أن ينجده الوحي آنذاك بأيّ شيء .

وأما قوله عز وجل « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » (٣٥) .

فإنما المعنى به هنا القرآن ، وذلك لأن الآية ردّ على من زعم أن القرآن كلام مفتأت من عند النبي ﷺ .. ولو سلمت الدلالة فيها على ما زعموا ، لاقتضى أن يكون معناها : إنه لا ينطق بشيء من عنده ، ولئما هو الوحي دائماً . والواقع المتفق عليه يشهد بعكس هذا ، فإنه عليه الصلاة والسلام كان يتكلم في كثير من الأحيان على سجيته وبسائق من طبيعته البشرية وفطرته الإنسانية .

ثم إن الواقع أكبر شاهد على أنه ، عليه الصلاة والسلام ، كان يجتهد في كثير من الحالات ، فمن ذلك اقتداؤه أسرى بدر بالمال ... واذنه للمنافقين بالتخلف عنه في غزوة تبوك .. واعراضه عن عبد الله بن أم مكتوم في سبيل مواصلة الحوار مع بعض المشركين من زعماء مكة .. ولئما فعل النبي ذلك كله - كما ورد في الصحيح - دون وحي .. وليس أدل على ذلك من العتاب الذي نزل عليه إثر كل تصرف من هذه التصرفات الثلاثة .

ولسنا الآن بصدد الاطالة في أدلة حجّة اجتهاد النبي ﷺ ومناقشة هذه الأدلة

الصلاة والسلام

وهذا يعني أن تصرفات رسول الله ﷺ بالنسبة إلى الله عز وجل ، خاضعة لإمكان التصويب وعدمه ، أما بالنسبة للناس فلا تخضع الا لوصف الصحة ، وليس لهم الاقتداء والإتباع .

ولكن قد يرد هنا السؤال التالي :

ما الحكمة في إن يتكبر النبي ﷺ في اجتهاده عن الحق الثابت في علم الله تعالى ، مع أن الله قادر على أن يلهمه الحق منذ البداية ، أفليس ذلك أقرب إلى معنى العصمة ، وأليق برفع مكانته عند الله وعباده ، من أن يترك يتخبط في الاجتهاد كأني إنسان آخر ، حتى اذا انتهى من اجتهاده إلى قرار وأعلنه في أصحابه ، نزل الوحي يرده إلى الحق أو إلى الأكمل ؟

والجواب أن أقرب هذين الوجهين دلالة على نبوته ، هو أكرمهما في حقه وأليقهما بعصمته ، وسبحان من جعل في مظهر كل تصرف من تصرفاته ﷺ دليلا ناطقا بنبوته .

وانظر ... رأيت لو أن النبي عليه الصلاة والسلام كلما فكر واجتهد ، بعيدا عن الوحي وتعاليمه ، هُدي إلى الكمال الثابت في علم الله عز وجل ، لضاعت معالم نبوته في غمار إلهاماته الصائبة دائما ، وذلك في نظر كثير من الناس على أقل تقدير ، ولحلل المبطلون نبوته بأنها ليست أكثر من صفاته الفكري وفراسسته الصائبة ، مستندين إلى أفكاره واجتهاداته التي تأتي

كلّ منهما على أنه ، ﷺ ، إن اجتهد لا يقر على الخطأ .. وهذا يعني أن الخطأ في أول الأمر ممكن ، ولكن سرعان ما يعود عنه ، تنبيه الله عز وجل له (٣٧) فعلي هذا المعنى لابد أن ينزل قول البزدوى فيما بعد : فإذا كان كذلك ، كان اجتهاده ورأيه صوابا بلا شبهة .

هذا ، وقد يستعظم بعضهم نسبة الخطأ إلى رسول الله ﷺ ، متوهمين أن الخطأ هو الإنم أو الانحراف عن الجادة ، أو نحو ذلك مما ينافي العصمة الثابتة للأنبياء .

غير أن المقصود بالخطأ هنا ، عدم مطابقة اجتهاده لما هو الكمال الثابت في علم الله تعالى ، وهو لا يتنافى مع عصمته ﷺ . بل هو مأجور عليه . ثم إن الناس مكلفون باتباعه في ذلك ، ما لم ينزل عليه وحي يصرفه إلى حكم آخر ، شأنه شأن الحاكم إذا اجتهد . ولعمري كيف تكون الطاعة التي هي مناط أجر ومثوبة من الله وجل من موجبات الاخلال بالعصمة ، أم كيف تكون مما لا يليق بمكانته عليه الصلاة والسلام ؟

والنتيجة التي ننتهي إليها هي أن أقوال النبي وأعماله الاجتهادية ، داخله في سنته ، فلها من الحجية ما لعموم سنته ﷺ ، ويجب على الناس العمل بمقتضاها . فان نزل عليه ﷺ وحي يحوله عن اجتهاده الذي ارتآه إلى غيره ، فلا بد أن يبلغ أصحابه بذلك ، وعلى الناس حينئذ العمل بالجديد الذي وجههم اليه . فهم في الحالين كليهما يأخذون بتعاليمهم من النبي عليه



يكون على المؤمنين حرج في أزواج
أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا ، وكان أمر
الله مفعولا (٣٩) .

فأي دليل ينطق بأن القرآن الكريم كلام
الله تعالى ، وأن محمد ﷺ ليس إلا أمين
الله تعالى لعباده على هذا الكلام ، أقوى
من هذا الدليل البين القاطع ؟

تقول عائشة رضي الله عنها : لو كنتم
محمد ﷺ شيئا مما أوحى إليه من كتاب
الله تعالى لكم « وتخفي في نفسك ما الله
مبديه وتخشي الناس والله أحق أن
تخشاه » (٤٠) .

نسأله تعالى أن يشرفنا باتباع سنة حبيبهِ
المصطفى عليه الصلاة والسلام ، وأن يختم
حياتنا بأحب الأعمال إليه ، وأن يجعلنا يوم
القيامة من الواردين حوضه ، إنه سميع
مجيب ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب
العالمين .



كلها في ذروة المطابقة للحكمة والحكم
الرباني ، ولما ظهر لمعنى الوحي أي وصف
متميز .

فكان في جليل حكمة الله تعالى
وتدبيره ، أن يقطع وحيه عن المصطفى
عليه الصلاة والسلام ، في أوقات لعله
يكون بأمر الحاجة إلى تلقي الوحي فيها ،
كي تظهر للناس بشريته ، وليتجلي لهم
أمانته على الوحي ، وأنه ليس في مقدوره ،
وليس شعورا داخليا يساوره ، فلو لم يكن
في أدلة نبوته إلا هذا الدليل وحده ، لكفي
برهانا قاطعا على نبوته وصدقه ، وإن
المنصف المتأمل ليبصر في مواقفه الاجتهادية
هذه ، مصداق قول الله تعالى :

« قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا
أدراكم به ، فقد لبثت فيكم عمرا من قبله ،
أفلا تعقلون » (٣٨) .

ولقد ظلّ رسول الله يكرر النصيحة
لمتبناه زيد بن حارثة ، أن ينهي خصومته
مع زوجته زينب ويصلح ما بينه وبينها ،
متكثرا على ما أخبره الله به من أن زيدا
سيطلق زوجته ، وأنه ﷺ سيؤمر بالزواج
منها ، تأكيدا لبطلان أحكام التبنّي وآثاره
الجاهلية ، حتى نزل عليه قول الله عز
وجل :

« واذ تقول للذي أنعم الله عليه
وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق
الله ، وتخفي في نفسك ما الله مبديه ،
وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه ، فلما
قضى زيد منها وطرا زوجناكها ، لكي لا

الهوامش

- (١) ذكرنا في كتابنا فقه السيرة هذا التعريف أو نحوه ، في ختام تحليل مفصل لظاهرة الوحي ، مع مناقشة وافية للمذاهب الغريبة المختلفة التي أبرزت اهتمام الغربيين بالوحي من حيث هو ظاهرة برزيت في حياة محمد عليه الصلاة والسلام ...
- (٢) المائدة : ١٥ ، ١٦
- (٣) آل عمران : ١٣٧ .
- (٤) رواه أبو داود والترمذی .
- (٥) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (سنن) .
- (٦) الشاطبي ، الموافقات : ٤ / ٤ .
- (٧) الإمام الشافعي ، الرسالة ، تحقيق أحمد شاکر ، ص ٧٨ وما بعدها
- (٨) النحل : ٤٤
- (٩) النساء : ٨٠
- (١٠) الحشر : ٧
- (١١) النحل : ٤٤
- (١٢) النحل : ٤٤
- (١٣) رواه مسلم وغيره .
- (١٤) الغزالي ، المستصفی : ١٤٦/١ . البخاري ، كشف الأسرار على أصول البزدوى : ٣٧٠/٢ وما بعدها .
- (١٥) جمع الجوامع ، شرح المحلى : ٦٦/٢ ، الطبعة الأميرية .
- (١٦) الآمدی ، الأحكام : ٨٩/١ وأبو اسحاق الشيرازی مع شرح الشيخ يحيى بن الشيخ آمان ، اللمع : ٣٨٩ السرخسي ، الأصول : ٨٦/٢ .
- (١٧) الأعراف : ٣١ .
- (١٨) الشاطبي ، الموافقات : ١٠٨/٢ ، ١٦١/١
- (١٩) الأحزاب : ٢١
- (٢٠) البناني على جمع الجوامع : ٦٦/٢ ، ط أميرية .
- (٢١) الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام ، القرافي ، ص ٢٣ ، ٢٤ ، وكتاب الفروق له أيضاً : ٢٠٥/١ .
- (٢٢) أنظر خبر هذه الاتفاقية وتفصيلها في صحيح البخارى ومسلم .
- (٢٣) رواه أحمد وأبو داود والترمذی .
- (٢٤) رواه البخارى ومسلم .
- (٢٥) الغزالي ، المستصفی : ٨٦/١ ط بولاق . الدكتور عبد الكريم عثمان ، نظرية التكليف ، ص ٦٢ ، ٧٧ وما بعدها .
- (٢٦) السجدة : ٢٢
- (٢٧) التمل : ١٤



- (٢٨) ابن الحاجب ، شرح المختصر : ٧٥/٢ ، ط بولاق .
 (٢٩) الغزالي ، المستصفى ١٤٦/١ ط بولاق ، ويلحق الحديث الحسن بالصحيح في هذا الصدد .
 (٣٠) الحشر . ٧
 (٣١) حديث رد عائشة لخبر ابن عمر أخرجه في التيسير عن الستة الأئمة داود . وأخرجه ابن حجر في تلخيص الخبير بلفظ « يبكاء أهله عليه » وقال هذا حديث متفق عليه .
 (٣٢) رواه الشافعي في كتاب اختلاف الحديث ص ١٩ ، ٢٠ على هامش الأم ج ٧ .
 (٣٣) فاطر : ١٨ .
 (٣٤) النجم : ٣
 (٣٥) البزدوي ، كشف الاسرار : ٣٦١/٣ ، ٣٦٢
 (٣٦) النجم : ٣ ، ٤ .
 (٣٧) الأستوى : السؤل في شرح المنهاج . ٣٥٧/٤
 (٣٨) السرخسي ، الأصول : ٩٥/٢ وأصول البزدوي على هامش كشف الأسرار : ٢١٠/٣
 (٣٩) يونس : ١٦ .
 (٤٠) الأحزاب : ٣٧

